

Distr.: General
9 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثالثة والأربعون

١٢-١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي
للسكان والتنمية

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الوثيقة الختامية المعنونة "نداء بيجين من أجل العمل" التي
اعتمدها مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ الخامس بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق
المتصلة بهما، المعقود في بيجين، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
(انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق الدورة الثالثة والأربعين للجنة السكان والتنمية.

(توقيع) لي باودونغ

السفير

الممثل الدائم

* انظر الوثيقة E/CN.9/2010/1.



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ الخامس بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية
والحقوق المتصلة بهما

بيجين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

نداء بيجين من أجل العمل

معلومات أساسية - لقد ازداد سكان العالم بما ينيف عن الربع منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، غير أن أهم ما زالوا حتى اليوم غير متمتعين بشكل كامل بالخدمات والحقوق التي تعهدت بها البلدان الـ ١٧٩ في عام ١٩٩٤. ولا يزال العديد من المراهقين يجهلون حقوقهم الإنجابية والجنسية. وفي بعض المجتمعات، يجري وقف مسيرتهم الدراسية في وقت سابق لأوانه لتزويجهم وفق ترتيبات لا تراعى فيها ميولهم الشخصية. وكثيرا ما يتعرضون للعنف الجنساني ويعاملون بدون احترام. وما انفك النساء والرجال يكافحون في مجتمعات عديدة في سبيل الحصول على الخدمات التي تكفل سلامة الحمل وتكوين الأسرة على النحو المنشود. ويظل كبار السن ضحايا للصور الاجتماعية النمطية التي تعتبرهم "عالة" رغم مساهماتهم المتواصلة في حياة المجتمع. ويجري تجاهل حياتهم الجنسية في معظم برامج الصحة الإنجابية والصحة الجنسية.

وتشكل مجموعة آسيا والمحيط الهادئ مزيجا معقدا من الثقافات والأديان التي تعكس مجموعة كاملة من التحديات في مجال الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والسلوكيات المتعلقة بهما. ففي هذه المنطقة تتجلى العديد من التحديات الجنسية والإنجابية، وإنه اعتبارا لهذه التحديات اجتماعنا، نحن ممثلي هيئات المجتمع المدني والجامعات والبرلمانات والحكومات والجهات المانحة ومنظمات الشباب في بيجين، في إطار مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ الخامس بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق المتصلة بهما.

إننا نسلم بأن الحقوق الإنجابية والجنسية وما يرتبط بها من ضرورة استفادة الجميع من الخدمات التثقيفية والاجتماعية والجنسية المرتبطة بها أمر أساسي لنماء الفرد. فالحقوق الإنجابية تكفل لجميع الأزواج والأفراد الحق الأساسي في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد الأطفال الذين يرغبون في إنجابهم والفترة الفاصلة بين ولادتهم، وفي أن يحصلوا على

المعلومات والتثقيف والوسائل التي تمكنهم من القيام بذلك. وتشمل الحقوق الجنسية الحق في التحكم في الشؤون المتعلقة بالحياة الجنسية والبت فيها بحرية ومسؤولية، بمنأى عن الإكراه والتمييز والعنف. فهذه الحقوق أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وهي عناصر رئيسية في البرامج الفعالة الرامية إلى استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة العادلة. وثمة حاجة إلى أن تعجل الحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني في أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ باتخاذ إجراءات بشأن هذه المسائل.

وإننا، نحن المشاركين في مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ الخامس بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق المتصلة بهما، نؤكد مجددا التزامنا الشخصي والجماعي بالتعاون على بلوغ التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بحلول عام ٢٠١٥. ونسلم بأن ذلك يقتضي إعادة التأكيد في الوقت ذاته على تنفيذ منهاج عمل بيجين المنبثق عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونذكر بنتائج المؤتمرات السابقة لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق المتصلة بهما، المعقودة في مانيل (٢٠٠١) وبانكوك (٢٠٠٣) وكوالالمبور (٢٠٠٥) وحيدرآباد (الهند) (٢٠٠٧)، ونقر بالتقدم المحرز بشأن العديد من القضايا، ولا سيما ما يتعلق بإدماج الشواغل السكانية في استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتماد قوانين وسياسات لحماية حقوق المرأة وتمكينها، والجهود المبذولة لزيادة فرص الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، ولا سيما في المجالات المبينة أدناه.

الصحة والحقوق الإنجابية - ينبغي للحكومات أن تقر بالحقوق الجنسية والإنجابية إقرارا كاملا من خلال برامج توعية وسياسات وخدمات فعالة مدعومة بميزانيات كافية. ويتطلب ذلك مزيدا من الالتزامات لتنفيذ برامج شاملة لتنظيم الأسرة والتوعية والخدمات الصحية. وهذه هي أنجع طريقة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والغاية ٥ (ب) في إطار الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي أن ينبه استمرار ارتفاع مستويات الوفيات المرتبطة بالحمل والولادة للجميع إلى ضرورة إدراج قضايا التنظيم الطوعي للأسرة والقابلات الماهرات ورعاية التوليد في الحالات الطارئة في الجهود المبذولة لتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية. وذكّرنا بالبحوث التي أجرتها منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات أنه حتى في البلدان التي يكون فيها الإجهاد قانونيا، فإن النساء يعانين من مخاطر الإجراءات غير المأمونة. وفي الكثير من البلدان، فإن المناقشات الجارية بشأن الجانب الأخلاقي للإجهاد تجلب الالتزامات المقطوعة بشأن حماية

صحة المرأة ورفاهها. ومع الإقرار بقيمة الممارسات الصحية التقليدية، يتعين على الحكومات كفالة أن تكون الأدوية والممارسات المتعلقة بالصحة الإنجابية والصحة الجنسية مأمونة وفعالة. وفي مواجهة جميع هذه التحديات، يتعين على الحكومات كفالة ألا يظل الفقر والجهل حاجزين يحولان دون الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية والحمل الآمن.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - يتعين على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني أن تزيد من جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة والعدل بين الجنسين من خلال قوانين وسياسات تحمي الصحة الجنسية والصحة الإنجابية للمرأة والحقوق المتصلة بهما. وينبغي لها أن تتخذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال العنف والاتجار والاستغلال التي تتعرض لها النساء والفتيات. وسيطلب منها ذلك التصدي للممارسات الثقافية القديمة غير المنصفة التي تقف في طريق تمكين المرأة. ويستحق الرجال والفتيان الذين يتحدون الأعراف والقوانين القائمة على السلطة الأبوية، التي ترسخ عدم المساواة بين الجنسين عبر الأجيال، كل التقدير والدعم. فهم يساعدون على وضع الأسس اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، محددين بذلك أدواراً جديدة للرجال أكثر إنتاجية من الناحية الاجتماعية.

الشباب - إننا ندرك المحتوى المميز لإعلان الشباب (انظر الضميمة) الذي قدمه الشباب المشاركون في هذا المؤتمر، وندعم تنفيذه بالكامل. ونضم صوتنا لصوت هؤلاء في حث الحكومات على تعميم إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك المشورة، بطريقة تكفل الاحترام وعدم إصدار الأحكام. وستعزز هذه المبادرات بزيادة الموارد لكفالة المشاركة الفعالة للشباب في عمليات صنع القرار.

شيخوخة السكان - على الرغم من أن سكان منطقة آسيا والمحيط الهادئ يشيخون بسرعة، فإن ذلك لا يصل بالضرورة إلى درجة الكارثة التي يصورها العديد من المراقبين. فكبار السن يواصلون تقديم مساهمات مفيدة لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وهم في الواقع يضطلعون بدور كبير في رعاية أفراد جيلهم والأجيال الموالية. والحكومات مسؤولة عن إنشاء نظم فعالة للرعاية الاجتماعية، وسيكون من المفيد أن تعزز اعتماد المسنين على أنفسهم من خلال تيسير مشاركتهم باستمرار في مجموعة كاملة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. كما يتعين على المجتمع بصفة عامة احترام الاحتياجات والحقوق المستمرة للمسنين في مجال الصحة الجنسية، بما في ذلك استفادتهم من خدمات صحية مناسبة. وينبغي أن يُنظر إلى القضايا المتصلة بالحياة الجنسية للمسنين من خلال الواقع الاجتماعي وليس من خلال الصور النمطية العمياء والتوقعات القائمة على إطلاق الأحكام.

المهاجرون - في منطقة تشهد مدا كبيرا من الهجرة الداخلية والدولية، هناك طرق عديدة يمكن من خلالها تجاهل أو انتهاك الاحتياجات والحقوق الجنسية والإنجابية للمهاجرين. وكثيرا ما يرتبط الاتجار بالبشر بالاستغلال الجنسي. وقد حاولت الحكومات التصدي لأسوأ جوانب هذه التجارة، لكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فثمة حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والعمل الوطني لحماية المهاجرين، وذلك بسبل منها وضع برامج مصممة بعناية لتلبية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية لجميع المهاجرين، ولا سيما أولئك الذين سُردوا بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في مجال الدعوة والخدمات المقدمة للفئات الضعيفة.

تغير المناخ - هناك روابط معقدة بين قضايا السكان واستهلاك الموارد والشواغل البيئية المتمثلة في المناقشات الدولية الحالية بشأن تغير المناخ. فهذه الشواغل تستأثر باهتمام الحكومات، وتثير مناقشات بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لمنع تدهور البيئة وعكس مسار هذه الظاهرة. وينبغي للدول أن تتذكر أن خدمات الصحة الإنجابية والجنسية القائمة على الحقوق يمكن أن تسهم إسهاما حاسما ومباشرا في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه في مواجهة التحديات البيئية الناجمة عن تغير المناخ. ونحن بحاجة إلى تجنب المنافسة الخاطئة وغير المحدية للاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الوطني. فهذه قضايا تكمل بعضها البعض، وليست مجرد أدوات مالية يمكن مقايضتها.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - في حين يظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المرض الوحيد الذي يستأثر بتركيز التعاون الصحي الدولي، فغالبا ما يُغفل وضعه في إطار السلوكيات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وإننا نحث الحكومات على الربط بين المبادرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نحو أكثر فعالية ضمن البرامج القائمة للرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة الإنجابية الشاملة كوسيلة لتعزيز الجهود الرامية إلى منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. ولتكون البرامج فعالة، يجب أن تعالج على وجه التحديد مسألة انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل، وأن تكفل حصول جميع الأشخاص الذين يحملون الفيروس على الأدوية المناسبة لإطالة أعمارهم، دون أي وصم أو تمييز.

الموارد والشراكات - كان للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وقع أشد على البلدان النامية، أثر بشدة على قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تلقت هذه البلدان ضربة مزدوجة تمثلت في تقلص الموارد المحلية وعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الدولية. ورغم الاعتراف المتأخر بالصحة الإنجابية والصحة الجنسية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من خلال اعتماد الغاية ٥ منها، فقد كان رد فعل الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات

الإئتمانية فاترا إزاء الدعوات إلى توفير تمويل طويل الأجل ويمكن التنبؤ به لتنفيذ السياسات والبرامج. وإننا نحث الحكومات والجهات المانحة على زيادة مساعداتها الإئتمانية الرسمية لوضع ودعم برامج قوية ومستدامة في مجال الصحة الإنجابية والصحة الجنسية.

وهذه المسؤولية لا تقع حصراً أو حتى في المقام الأول على عاتق الحكومات. فمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص لها دور مهم تضطلع به فرادى وفي إطار الشراكة مع الحكومات. ولتكون جهودها فعالة، فإنها تحتاج إلى تمويل كاف. ويتطلب ذلك تعبئة الموارد المحلية وتنسيق الجهود المبتكرة عبر مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الاستخدام الفعال لأموال المساعدة الإئتمانية.

وإننا نحث بشدة على قيام المجتمع المدني والبرلمانيين والحكومات والجهات المانحة والشباب بالاستجابة بسرعة لندائنا للعمل بشأن جدول الأعمال غير المنجز للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

ويذكر الاجتماع المعقود في بيجين بضرورة التحلي ببعد النظر، فالإجراءات التي نتخذها اليوم ستحدد رفاه منطقتنا، ليس غدا فقط، ولكن على مدى الألفية المقبلة ككل. ولهذا السبب، فإننا نحث الحكومات على التصرف بحكمة وحزم.

المؤتمر الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق المتصلة بهما

بيجين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

إعلان الشباب

نحن الشباب المشاركون في المؤتمر الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق المتصلة بهما، المعقود في بيجين، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نهيئ بمقرري السياسات وصناع القرارات من الحكومات والجهات المانحة والقطاعات الخاصة، وكذلك المجتمع المدني أن يتناولوا بنشاط الصحة الجنسية والإنجابية للشباب والحقوق المتصلة بهما كهدف عالمي ذي مؤشرات محددة زمنياً.

ونعتقد بأن مشاركة الشباب الهادفة تؤدي دوراً حيوياً في تحسين صحتهم وحقوقهم الإنجابية والجنسية. وإيماناً منا بأن مجتمعاتنا تعكس المساهمات التي يقدمها كل فرد من أفرادها، بمن فيهم الشباب، فنحن ملتزمون بإيجاد استراتيجيات مبتكرة وفعالة لمواجهة التحديات التي تواجه جميع الشباب في التمتع بصحتنا وحقوقنا الجنسية والإنجابية.

ونهيئ بمقرري السياسات وصانعي القرارات والحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع الشباب أن يبذلوا قصارهم للعمل يداً في يد على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية صوب إيجاد بيئة مواتية حتى يتمكن كافة الشباب من التمتع بحياتهم الجنسية وحماية أنفسهم من الأذى.

يسلم كافة المشاركون في منتدى الشباب للمؤتمر الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق المتصلة بهما بما يلي:

- ما زال برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية يؤديان دوراً رئيسياً في الحركات الإقليمية المعنية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في آسيا والمحيط الهادئ. وفي سياق الإطارين المذكورين، تساهم بشكل كبير الإجراءات المتسقة التي تتخذها الحكومات الوطنية والتزامات السياسة الشجاعة والتغييرات الإيجابية في مجال السياسات المتعلقة بالسكان والصحة والبيئة في التنمية الشاملة لقدرات الشباب والمراهقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لكننا نعتقد أنه من الضروري التفكير فيما بعد مؤتمر القاهرة والاعتراف بأوجه القصور التي تعترى

برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ممارسة الضغط من أجل وضع خطة أكثر شمولية وتقديمية.

- تشكل الجهود المبذولة لتقديم خدمات وتنقيف متكاملين في مجال الصحة الإنجابية بحيث يتسمان بالشمولية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية واليسر بالنسبة للشباب واستهداف الشباب والاعتراف بتطور قدرات الشباب استثمارا لا يقدر بثمن لحاضر المنطقة ومستقبلها.

رغم ما أحرز من تقدم، يلاحظ جميع المشاركين في منتدى الشباب للمؤتمر الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق المتصلة بهما ما يلي:

- يشكل حرمان الشباب من الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتنقيف فيهما انتهاكا لما للشباب من حقوق الإنسان وحقوقهم في التنمية، على نحو ما أكدته المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين.

- هناك عدد كبير من الشباب في آسيا والمحيط الهادئ الذين ليست لديهم معرفة كافية بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق المتصلة بهما. وهذا من المحتمل أن يجعلهم عرضة للقسر والوصم والتمييز والانتهاك والعنف والاستغلال وحالات الحمل غير المرغوب والإجهاض غير المأمون والإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي، بما ذلك فيروس نقص المناعة البشرية.

- يشكل الفقر والتفاوتات الإقليمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على نحو كبير، أكبر عقبة في طريق تمتع الشباب بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق المتصلة بهما.

لمعالجة هذه المسائل، نحث الحكومات الوطنية وهيئات المجتمع المدني على القيام بما يلي:

- إتاحة التمتع بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق المتصلة بهما، لكونها تشكل جانبا غير قابل للتصرف من جوانب حق الشباب في الصحة.

- الاعتراف بأن نوع الجنس يؤثر في حياة الشباب وتجاربه. فالشباب، ولا سيما الفتيات، يتأثرون كثيرا بالقوالب النمطية الجنسانية المضرة وباللامساواة بين الجنسين. وبالتالي، ينبغي اتخاذ إجراءات ترمي إلى معالجة المسائل الناشئة عن التفاوتات الجنسانية مثل زواج الأطفال والزواج بالإكراه والحمل المبكر والقسري.

- توفير آلية لتيسير الحصول على التمويل والدعم للمبادرات التي يقودها شباب والتي تركز على الشباب وإنشاء شراكات قوية ومستدامة بين الدول وصانعي القرارات

والوكالات الدولية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والحكومات والمجتمعات المدنية والشباب.

- كفالة إشراك الشباب في جميع جوانب البرمجة وسن السياسات واتخاذ القرارات وتخطيط الميزانية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.
- الاستثمار في الشباب بوصفه أولوية في الاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية مع وضع برامج موجهة تحديدا إلى زيادة سبل الحصول على المعلومات والتعليم والمشورة والمهارات مما يمكن الشباب من اتخاذ القرارات التي تم رفاههم. وبالتالي، ينبغي للدول أن تكفل أن مختلف قطاعات المجتمع على علم تام بمسائل الشباب وأن تعمل على توعيتها بها وأن تمكنها من التصرف بما فيه المصلحة العليا للشباب.
- وضع وإنفاذ قوانين وسياسات غير تمييزية في مجال الصحة الجنسية والصحة الإنجابية على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، ولا سيما السياسات والقوانين المتعلقة بالشباب. ويشمل ذلك إزالة العقبات القانونية والعقبات المتصلة بالسياسات التي تقيد حصول الشباب على الخدمات الأساسية، مثل موافقة الوالدين والزواج وسن الرشد ومسائل السرية، فضلا عن تقييم مصداقية البرامج وكفالة الشفافية والرصد عن كثب بما يفضي إلى تحقيق نتائج إيجابية تدريجيا.
- ضمان حصول الجميع على تربية جنسية شاملة لكل الشباب، وكفالة أن تكون جميع خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية الحالية ميسرة للشباب ومتعددة عن إصدار الأحكام وتعترف بالتنوع وتحترمه ومتاحة لجميع الشباب، بمن فيهم الفئات التي لا تتلقى خدمات كافية.

نحن المشاركون في منتدى الشباب للمؤتمر الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الصحة الإنجابية والصحة الجنسية والحقوق المتصلة بهما:

- نكرس قدراتنا الفردية لتعزيز الصحة والرفاه في مجتمعاتنا.
- ونلتزم بتبادل المساءلة صوب حماية صحة وحقوق جميع الأفراد.
- ونلتزم بتعزيز التفاهم على صعيد المناطق الجغرافية والاختلافات الثقافية والدينية بهدف تحقيق تنمية اجتماعية شاملة في ظل الاستدامة.
- ونلتزم بمواصلة تعزيز الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق المتصلة بهما بوصفها عنصرا رئيسيا لتكافؤ الفرص والتنمية البشرية.

- ونود التشديد على أن العديد من المطالب المذكورة أعلاه قدمت في مناسبات مختلفة في السنوات الخمس عشرة الماضية. ويجب النظر إلى هذه الوثيقة كاستمرار للوثائق التي سبقتها.

شعارنا الالتزام والتوصية والأهلية.